المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تأثير المتغير الاقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (دول مجلس التعاون الخليجي انموذجاً)
اسم الكاتب: أ.م.د. خلود محمد خميس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2226
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 23:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تأثير المتغير الاقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (دول مجلس التعاون الخليجي انموذجا)

أ.م.د خلود محمد خميس(*)

المقدمة

يعد المتغير الاقليمي من اهم المتغيرات التي تؤثر تاثيرا مباشرا على الاستقرار السياسي لاي بلد ضمن النطاق الاقليمي، لاسيما وان الاقليم يعد وحدة جغرافية مترابطة ومن ثم لا يمكن فصل اي تاثير يقع من اية دولة على دول الجوار الجغرافي او ضمن نطاق الاقليم عموما ،وتلك التأثيرات اما ان تكون ذات جوانب ايجابية او سلبية والاخيرة تاتي بسبب التناقض والاختلاف في المصالح بين دولتين او عدة دول او بين دولة ودول اطراف في مجموعة واحدة، وتداعياتها بالتالي تكون سلبية في اغلب الاحيان وخصوصا اذا وجدت تلك التاثيرات دعما معنويا وماديا من قوى خارج الاقليم لتعزيز هذه الادوار او تلك التاثيرات،وهذا المجال النظري ينطبق في حيثياته على حالة العراق ووجواره الخليجي والذي سنتناوله كمجال للدراسة الموسومة(تاثير المتغير الاقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ :دول مجلس التعاون الخليجي انموذجا)، فالتاثير الخليجي اخذ جانبه السلبي اكثر من جانبه الايجابي مع العراق لاسيما وان العراق مر بالعديد من الازمات والتي ادت الى زرع حالة عدم الاستقرار السياسي في داخل العراق ولحقب زمنية متتالية بدأت منذ عام ١٩٨٠ ولحد الوقت الحاضر ومن ثم ادى عدم الاستقرار الى توتر وتوجس دول الجوار الجغرافي ودول الاقليم من احتمال انتقال اسباب عدم الاستقرار السياسي الذي يمر به العراق الى داخل بلدانهم ومجتمعاتهم، ومن ثم تعاملوا مع العراق وفق سياسة خارجية اتسمت بعزل العراق وعدم احتواه لمساعدته والتخفيف من حدة الازمات التي عاشها عموم الشعب العراقي.

اهمية البحث:تاتي اهمية البحث في التركيز على نقطة جوهرية وهي طبيعة تأثير المتغير الاقليمي للجوار الجغرافي العراقي على الداخل العراقي من خلال اثارة مسائل تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي ومن ثم انعكاسها على العلاقات الخارجية للعراق اقليميا .

اهداف البحث:يهدف البحث الى تاكيد عدة امور مهمة وهي:

١. محاولة التوصل الى فهم حقيقي لسلوك دول الجوار الجغرافي لاسيما انموذج الدراسة مع العراق على الرغم من محاولات العراق لبناء سياسة خارجية جديدة للتعامل مع هذه الاطراف.

٢. محاولة التعرف الى المدى الذي وصل فيه المتغير الاقليمي في تاثيره على الاستقرار السياسي في العراق.

٣. محاولة التعرف على قوة المتغير الاقليمي بمساعدة دولية ام بفعل وامكانيات ذاتية.

٤. لاجل التوصل الى نقطة جوهرية هي كيف سيحافظ العراق على امنه واستقراره السياسي مادامت هنالك عوامل تعيق هذا الاستقرار .

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

مشكلة البحث:انالمشلكة الرئيسة التي انتابت البحث وهي ان دول مجلس التعاون الخليجي لم تكن جميعها بموقف واحد بل تعددت واختلفنت رؤاها حول ما يمر به العراق من ازمات ومن ثم تعددت مواقفها وعلى السواء السلبية منها والايجابية منذعام ١٩٨٠ وحتى الوقت الحاضر لحين كتابة البحث.

الفرضية:ان تأثير المتغير الاقليمي يأخذ مديات عديدة داخلية وخارجية تؤدي الى ردود فعل سلبية على البلد الذي يمر بازمات سياسية ومن ثم فان التاثيرالمباشر يكون على الاستقرار السياسي وأنعكاسه بالتالي على الجوانب الاخرى الاقتصادية والامنية والاجتماعية بل وحتى الثقافية .

الاشكالية من المعروف ان الاشكالية هي الاجابة عن تساؤلات تناقش جوهر الموضوع وحين الاجابة عنها يتم التوصل الى نتائج مرضية واثبات الفرضية التي اقترحت للبحث وضمن موضوع دراستنا هذه لابد من طرح العديد من التساؤلات لاجل ان تكون الاشكالية الرئيسة التي يجب الاجابة عنها ومنها:

١. ما هي العلاقة بين السياسة الاقليمية والتي يعتمد عليها المتغير الاقليمي ومسالة الاستقرار السياسي للبلد والذي سينعكس على الامن الوطني الداخلي؟

٢. كيف اثرت دول مجلس التعاون الخليجي على العراق لاجل ان ينعكس هذا التاثير على امنه واستقراره السياسي الداخلي وعلاقاته الخارجية؟

٣. ما هي الادوات التي استخدمها العراق لاجل الحد من تاثير المتغير الاقليمي الخليجي؟

منهجية البحث:ان مثل هذا النوع من البحوث بحاجة الى استخدام عدة مناهج لاجل معالجة الموضوع للتوصل الى نتائج ايجابية تهم الباحث في هذه المواضيع، فقد قمنا باستخدام المنهج التاريخي لاجل استقراء الاحداث والتطورات التي كان لها اثرها في السياسة التي استخدمت من قبل الجوار الجغرافي الخليجي وغير الخليجي للتاثير في امن العراق الداخلي ومن ثم اضعاف قدراتهالخارجية،كما عرجنا على استخدام المنهج الاستقرائي ،وكذلك منهج التحليل النظمي والذي ناقشنا فيه طبيعة السياسة التي اتخذتها دول المجلس مع العراق بعد عام ٢٠٠٣ وما هي اسبابها،واخيرا استخدمنا منهج الاستشراف المستقبلي لعلاقات العراق بدول الجوار الجغرافي الاقليمي وبشكل خاص دول مجلس الخليج العربي.

وقد قسمنا الدراسة الى عدة محاور من اجل الاحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه وبالشكل التالي:

الخطة:

المبحث الاول:جدلية العلاقة بين السياسة الاقليمية والاستقرار السياسي للدولة داخل الاقليم (اطار نظري ــ مفاهيمي)

المبحث الثاني :العراق ومنطقة الخليج العربي (التأثر والتأثير)

المبحث الثالث :السياسة الخليجية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الرابع : أنعكاسات المؤثر الاقليمي الخليجي على الاستقرار السياسي في العراق (رؤية مستقبلية)

المبحث الاول:جدلية العلاقة بين السياسة الاقليمية والاستقرار السياسي للدولة داخل الاقليم (اطار نظري . مفاهيمي)

في البدء لابد من الافتراض المبدئي بوجود علاقة جدلية بين السياسة الاقليمية والاستقرار السياسي الداخليوكيف يؤثر احدهما على الاخر ،لاي بلد ضمن النظاق الاقليمي وهنا لابد التطرق اولا لعدد من المصطلحات واهمها:

اولا : مصطلح السياسة العامة:وتعني ما تختاره الحكومة ان تفعله او ما لا تفعله ،فالحكومة اي النظام السياسي له العديد من المهامو منها ضبط الصراع داخل المجتمع ،تنظيم المجتمع لغرض ادارة الصراع مع المجتمعات الاخرى.([1])

وقد عرفت السياسة من قبل العديد من الباحثين والكتاب ومنهم (ديموك) بانها (مجموعة المبادىء المرشدة او التي ينبغي ان تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات في شتى مجالات النشاط القومي مثل الشؤون الخارجية ،علاقات العمل ،فهي تقطير اوخلاصة عدة سياسات فرعية للعديد من الجماعات والمصالح وفي اللحظة التي يتم عندها تراضي وتوافق هذه السياسات والمصالح الفرعية تنشأ سياسة عامة بصدد موضوع ما .([2])

وهذا يفرض علينا التعرف على المفاهيم التي عرفت السياسة الخارجية ومنها:

١. بحسب تعريف جوزيف فرانكل فانها تعني(مجموعة القرارات والافعال التي تتضمن علاقات بين دولة وغيرها من الدول لحد ما).([3])

٢. رينولدز فعرفها (بانها فعل اومجموعة افعال تتخذ بشان حالات او مؤسسات في البيئة الخارجية لصاحب الفعل .)([4])

ثانيا :مصطلح الاقليمية ، يعد مفهوم الاقليم وبحسب فقهاء القانون الدولي ركنا اساسيا من اركان وجود الدولة التي يقيم عليها رعاياها بصفة دائمة ولا يشترط في الاقليم الذي تقوم عليه الدولة ان يكون متصل الاجزاء.([5])

فلقد تعددت تعاريف الاقليمية بناءا على الطرق التي يستخدمها الاختصاصيون في نظرية الاقليم ، فمثلا يعرف بعضهم الاقليم من حيث انعزاله او انفصاله ،كافريقيا جنوب الصحراء،او من حيث الانسجام النسبي في الولاء والوطنية كالوطن العربي اومن حيث مشكلة تخص المنطقة كجنوب شرق اسيا، او من حيث الوسيلة لتفعيل السيطرة كالشرق الاوسط، فهذه القائمة المتنوعة تشمل عناصر وصفية وارشادية ولا غرابة ان يوصف مفهوم الاقليمية بانه مفهوم (متعدد الجوانب وبانه ليس شيئا واحدا بل اشياءا متعددة).([6])ولقد تباينت اراء المفكرين والفلاسفة حول مفهوم الاقليمية ،فالكاتب (ميشيل بانكر) عرفهابانها (ترتبط بعضويةاو منظومة فرعية ،فالاقاليم هي ما يريدها الساسة والشعوب ان تكون).([7])

فالبنية الاقليمية شانها شان البنية الفرعية يحددها تقسيم النظام الاقتصادي الوطني الى عناصر. انظمة فرعية . مترابطة وظيفيا،فهي تعبر عنها طائفة من المؤشرات منها المستويات الاقليمية للتطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجة تمايز البنية الاقليمية وتركزها وطابع الصلات الاقليمي فيها).اما تومبسون فقال (اذا كنا نعني بالمنظومة الفرعية الاقليمية نمطا منتظما نسبيا ومكثفا من التفاعلات يكون معترفا به داخليا وخارجيا بصفته مضمارا متميزا ويجري انشاؤه والحفاظ عليه

---

[1] د.السيد عليوة ود.عبد الكريم درويش،دراسات في السياسات العامة وصنع القرار ،القاهرة ٢٠٠٠ ص٣٤.

[2] . المصدر السابق نفسه ،ص٣٥

[3] . د.كاظم هاشم نعمة ،العلاقات الدولية ،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية ،بغداد ١٩٨٧ ،ص٢٦

[4] . المصدر السابق نفسه ،ص٢٧.

[5] . د.ناظم عبد الواحد الجاسور ،موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ،دار النهضة العربية ،بيروت،٢٠٠٨ ،ص١١٤،

[6] . د.فوازجرجيس،النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،حزيران ١٩٩٧،ص٢٣.

[7] . المصدر السابق نفسه،ص٢٤ .وينظر كذلك:د.هاني الياس ،سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧١. ١٩٩٤،سلسلة طروحات دكتوراه ٣٣ مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ايار ١٩٩٨،ص٢١ وما بعدها.

من قبل طرفين متجاورين او اكثر فسيكون من الممكن تقرير تكوين هذه المنظومة منحيث اطرافها الفاعلة من دون الاعتماد بشكل قاطع على راي ذاتي).([٨])

بعد الحرب العالمية الثانية شهدت الساحة الدولية العديد من المتغيرات كان ابرزها تعزيز اتجاهات التعاون على الصعيد الاقليمي ودعم التعاون على الصعيد العالمي وقد تم ذلك عبر العديد من المنظمات العالمية فاصبحت الاقليمية ترتبط بشكل كبير بمصالح الدول الداخلة في التكتل الاقليمي . اما الاقليمية وهي المصطلح الجديد الذي ظهر بعد الحرب الباردة بين عدد من الدول لحل خلافاتها وصراعاتها بدون تدخل اللاعبين الخارجيين فهواكثر ما تهدف الى التعاون والتكامل ،حيث تتجاوز الاهداف الاقتصادية لتعتنق الديمقراطية وحقوق الانسان والاهتمامات البيئية والعالمية والسعي الى المساهمة في حل الصراعات بزيادة التعاون والثقة وتؤدي الدول ضمن الاقليم دورا رائدا.([٩])

لذا فانالعديد من العوامل المؤثرة في سياسات الدول الاقليمية تتطلب ادراكا متميزا للمصالح الاقليمية ومن ذلك اهداف وغايات الدول القومية والتي تشكل قضايا اساسية تحدد مسبقا موقف الدول وسيادتها الاقليمية،فالاهداف والغايات الوطنية التي تحددها النخبة الحاكمة وترسم على اساسها برامجها وطموحاتها غالبا ما تقف موقف العداء ازاء دول الاقليم الاخرى الامر الذي يحقق تضاربا يهدد الامن الاقليمي.وهو ما نجده في المؤثر الاقليمي التركي والذي يتجسد في الدور التركي الجديد في السياسة الخارجية التركية والذي يجسده رغبة تركيا الشديدة في ان تلعب دور الوسيط في حل النزاعات الاقليمية ،فاختارت ان تؤدي هذا الدور لسببين :

الاول:ان حكومة حزب العدالة والتنمية تأمل المساهمة في ترسيخ السلام في منطقة الشرق الاوسط لان ذلك يخدم المصالح التركية .

الثاني:ان المشاركة في حل النزاعات تعد طريقة جيدة لتسهيل عودة دخول تركيا الى الشرق الاوسط اضافة الى تحسين صورتها لدى العرب في الشرق الاوسط .([١٠])وبحسب راي المفكر الغربي (الكسندر ونت) والذي راى (ان الهوية كعامل فكري ادت دورا رئيسا في التقارب او التباعد بين الدول من خلال التداعيات الايدلوجية وتقاسم الافكار والمعتقدات السياسية والقيم في العلاقات الدولية .([١١]) وما جسدته السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ حينما طرحت مبادرة (منتدى جيران العراق بين الدول المتاخمة للعراق)وقد تم توسيع المنتدى لاحقا ليضم العراق ذاته وقد اجتمع اعضاء المنتدى المذكور على مستوى وزراءالخارجية والداخلية بهدف معالجة القضايا العراقية على المستوى الاقليمي وبهدف تعزيز اجراءات بناء الثقة ضمن هذه المجموعة في المنطقة لكن المنتدى لم يثمر عن اي نتائج تذكر بسبب سياسة الولايات المتحدة الامريكية التي تسعى لعزل ايران بالاضافة الى علاقات تركيا المعقدة مع اكراد العراق في ذلك الوقت ،وبصورة مشابهةنظمت تركيا لقاءا في اسطنبول بمشاركة زعماء سنةمن العراق في محاولة لاقناعهم بالمشاركة في الانتخابات عام ٢٠٠٥.([١٢])

---

[٨]ـ المصدر السابق نفسه،ص٢٤.وينظر كذلك:روبرتجيلين،الحرب والتغيير في السياسة العالمية،ترجمة مفتن النصر الله ،دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ١٩٩٠،ص٢٥ وما بعدها.

[٩]. د.ناظم عبد الواحد ،مصدر سبق ذكره ،ص١١٥.

[١٠]. د.مليحة نبلي انطوان ايشيق،سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،سلسلة محاضرات الامارات العدد ١٤٥ ابو ظبي،ط١،٢٠١١،ص٢١.

[١١]طلال زيد العازمي ،السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الغزو الامريكي ٢٠٠٣ ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد ٤٢٧ ايلول ٢٠١٤،ص٨٨.

[١٢]د.مليحة نبلي انطوان ايشيق، مصدر سبق ذكره،ص٢٤.وكذلك،د.خلود محمد خميس مستقبل العلاقات العراقية التركية بعد الانسحاب الامريكي،مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بغداد،العدد٢ نيسان ٢٠١٢،ص١٣١وما بعدها.

فتركيا تتمتع في الشرق الاوسط بعلاقات احترام وصداقة مع كل الدول بدأ من شمال العراق ووصولا الى منطقة الخليج وبناء عليه وبوصفها دولة تمتلك امكانية هائلة على تحقيق سلامها وحل مشكلاتها الامنية فان نفوذها على جاراتها يؤذن بالتوسع والتزايد .([١٣])

اما ايران ايضا بدورها تشكل مؤثر اقليمي يؤثر في استقرار المنطقة ،حيث تعد ايران من القوى الفاعلة والمؤثرة في منطقة الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي والعراق بشكل خاص ،حيث تستمد قوتها وفاعليتها من تراكم عناصر القوة التقليدية لديها وعناصر القوة تلك بنيت نتيجة عاملين الاول : طموحات ايران التوسعية وسعيها الى اضفاء صفة التفوق الاقليمي على نفسها اما الثاني:فهو التهديدات الخارجية لمشروع ايران الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الاوسط المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية .([١٤])

وفي ضوء حجم المؤثر الاقليمي لدول الجوار العربي سوف نستند السياسة الاقليمية بالتالي والتي يمكن تعريفها ،بانها السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة او اكثر من الوحدات السياسية الاخرى في الاقليم مع افتراض ان يؤدي ذلك الى دفع الدول الاخرى ضمن الاقليم الى التفكير بالتعاون الاقليمي سعيا وراء اداء سياسي اكبر انطلاقا من اهتمامات ومحددات اقليمية وضمن اطار التفاعل الاقليمي.([١٥]) والذي يتوافق مع الفرضية التي وضعت لدراستنا هذه مجال البحث.

ولكن من ناحية اخرى لايمكننا اعتبار التعاون هو الاساس المستثمر والقائم بين دول الاقليم بل لابد ان ناخذ بنظر الاعتبار نمط السياسات الاقليمية للدول بعضها ازاء البعض الاخر ،حيث ان السياسات الاقليمية لبعض الدول تاخذ منحى تصارعي بدلا من ان تاخذ منحى تعاوني وذلك يعود بطبيعة الحال الى القضايا التي يثار الخلاف حولها بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية ،سياسية ، ايدلوجية.

وفيما يخص مجال المنطقة العربية فان الاقليمية العربية بعيدة عن كل التصورات فكانت حالة شاذة في المجتمع الدولي ولاسيما بعد الحرب الباردة حيث لم يستطع النظام الاقليميي العربي حماية دوله والوقوف بوجه الازمات ،بل ان وحداته السياسية شكلت قنوات تدخل القوى الاجنبية كما حدث في العراق والصومال ولبنان.

ثالثا :مصطلح الاستقرار السياسي :يرتبط هذا المصطلح وبشكل مباشر بمسالة الصراع السياسي ، فالصراع هو العنصر الاساسي في السياسة وانه موجود دائما ولا حياة بدونه ولذلك فان الغالبية يسعون للتخفيف من حدته لتحقيق التكامل والانسجام الاجتماعي،وبحسب الفروق التي يسوغها(هنتغتون) في اطروحته صراع الحضارات او الثقافات فانه يصل في النهاية الى حقيقة الصدام في مستويين :

المستوى الاضيق:تكافح المجاميع المتجاورة على طول خطوط الصراع الفاصلة بين الحضارات وغالبا من خلال اسلوب عنيف لغرض السيطرة على اقليم او اخر او انها تكافح فيما بينها .

المستوى الاوسع :فان دولا من مختلف الحضارات تتنافس على السلطة العسكرية والاقتصادية وتكافح بغية السيطرة على المؤسسات الدولية والاطراف الثلاث تعمل باسلوب تنافسي على ترويج مبادئها السياسية والدينية.([١٦])

---

[١٣]- فؤاد كيمن،توجهات تركيا وايران في الشرق الاوسط سياسات ومصالح،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية سلسلة رقم ١٦٨ محاضرات الامارات ابو ظبي ط١٤،٢٠١٤.ص٩

[١٤]د.محمد ياس ،امن الخليج والتحولات ،مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الدولية،العدد ٥٣،تموز ٢٠١٢. ص١٤٤

[١٥]- د.هاني الياس الحديثي ،سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧١- ١٩٩٤ ،سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٣)مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ايار ١٩٩٨،ص٢١.

[١٦]. د.ناظم الجاسور ،مصدر سبق ذكره ،ص٣٨٤.

رابعا:الامن الاقليمي:وهو مفهوم سياسي يطلق على السياسة الامنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الاقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للاقليم ولا يمكن للامن الاقليمي ان يكون منفصلا عن الامن الدولي حيث التداخل والتفاعل بين وحدات النظام الاقليمي والنظام الدولي .([١٧])

المبحث الثاني :العراق ودول مجلس التعاون الخليجي (التأثر والتأثير)

عرفنابان السياسة الاقليمية تعني كافة القرارات الخارجية او سلوك الدولة الخارجي حيال المحيط والقضايا الاقليمية والذي يهدف الى تحقيق مصالحها مع دول الجوار في اطار التاثر والتأثير في الوحدات الدولية والاقليمية من خلال مجموعة من الادوات والتي اهمها الاداة الدبلوماسية.([١٨]) واذا ما طبقنا معنى السياسة الاقليمية وتاثيرها اقليميا على العراق فاننا نجد ان العراق كان وما زال موضع اهتمام من قبل عدد من بلدان الخليج العربي ،فعلى الرغم من ان العراق يمثل جزءا من دول الخليج يشاركها الدين والانتماء والعادات والتقاليد الا ان اختلاف العقائد الفكرية الحاكمة وريبة بعض دول الخليج العربي من العراق وبخاصة عندما امتلك اسباب القوة والتوجهات القومية السابقة للعراق كانت دوما تشكل العائق المباشر امام الاندماج بين العراق ومحيطه الخليجي.([١٩]) ومنهم دولة الامارات العربية المتحدة بسبب كبر حجمه الجغرافي اضافة الى توجهه العسكري فمنذ سقوط الملكية عام ١٩٥٨ اتبع سياسة خارجية معادية للغرب ومنتقدة للانظمة الملكية ففي عام ١٩٧٢ وقع العراق معاهدة مع الاتحاد السوفيتي السابق،وقد انتاب القلق دولة الامارات العربية المتحدة عندما قام العراق عام ١٩٧٣ بتجديد مطالبه الحدودية من دولة الكويت وتكرر القلق عام ١٩٧٤ عندما تدهورت العلاقات بين العراق والكويت .([٢٠])وهذا يعني انه شكل مصدر قلق لابو ظبي على الرغم من بعد المسافة بين الطرفين ،لهذا لم تسعى دولة الامارات خلال الحقب الماضية الى تطوير علاقاتها مع العراق بل بقاء علاقات ودية فقطلذلك نأت بنفسها عن اقامة علاقات وثيقة فقط رحبت بالاتفاقية التي وقعت بين العراق والكويت خلال حقبة السبعينات من القرن الماضي باعتبارها تطورات من شانها انتحقق الاستقرار في المنطقة.([٢١])

كما شكل العراق مشكلة بالنسبة لدول الخليج العربي ،طوال فترة عقد التسعينات والتي بدأت من تاريخ ١٩٩١ وقت دخول القوات العراقية الى الكويت حيث لم تسلم العلاقات العراقية مع دول الخليج العربي من تداعيات دخول الجيش العراقي الى داخل الكويت فظهرت عدة رؤى حول العلاقة مع العراق ومن ثم ظهرت ثلاثة مستويات للعلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق،الاول:تمثله قطر وعمان وكان اكثر ميلا للمصالحة مع العراق ،الثاني مثلته الامارات والبحرين وهو وسط بين الموقفين الاول والثالث واكثر تعاطفا مع العراق لكنه حريص على الالتزام بالموقف الجماعي لمجلس التعاون ،اما الثالث مثلته الكويت والسعودية وتمثل الموقف المتشدد من العراق.([٢٢])

---

[١٧] المصدر السابق نفسه ،ص١٢٣.

[١٨]. د.محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره،ص٦٥.وينظر كذلك:أ.د وائل محمد اسماعيل،الفوضى البناءة واثرها على المعادلة الامنية الخليجية،مجلة دراسات عراقية،مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بغداد،العددالعاشر،تموز ٢٠١٢،ص ٩٢. ٩٣.

[١٩]- د.بيداء محمود احمد،العراق مجلس التعاون الخليجي :العلاقات العراقية . القطرية انموذجا،مجلة دراسات سياسية ،بيت الحكمة بغداد،العدد ٢٤ / ٢٠١٣،ص١٢.

[٢٠]- د.وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الامارات العربية المتحدة،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠٠٣. ص٢١-٢٢،

[٢١]- المصدر السابق نفسه،ص٢٤.وينظر كذلك:د.تميم حسين محمد ،التحديات الاستراتيجية لواقع الحدود البحرية بين العراق والكويت وايران،مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بغداد،العدد ٢ نيسان،٢٠١٢،ص٧٧ وما بعدها.

[٢٢]- د.بيداء محمود احمد ،مصدر سبق ذكره ،ص١٦.وينظر كذلك:د.معتز سلامة ،الصعود التمدد الاقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية،مؤسسة الاهرام،القاهرة،العدد ١٨٥ تموز ٢٠١١،ص٨٠ . ٨١.

ففي كانون الثاني ٢٠٠٠قال الشيخ زايد (بانه قلق بشان معاناة الشعب العراقي مضيفا . ان دولة الامارات العربية تتطلع الى اليوم الذي يتجاوز فيه العراق محنته بالتوصل الى صيغ تؤدي الى تنفيذ كامل قرارات مجلس الامن الدولي من اجل رفع العقوبات الاقتصادية وانهاء معاناة شعبه).([٢٣])

وقد مرت دول مجلس التعاون الخليجي بحقب مهمة في تاريخ تعاملها السياسي مع العراق ومنها:

١. حقبة الثمانينات حيث سعت دول المجلس في مرحلة النشاة الى تطوير قدراتها المالية والعسكرية وتفعيل التحالف وانشاء درع الجزيرة الا ان ذلك لم يردع النظام السياسي في العراق عن غزو دولة الكويت .

٢. حقبة التسعينيات والعشرية الاولى للالفية الجديدة بعد تحرير الكويت ١٩٩١ فسعت دول المجلس لتوسيع الدور العربي في تامين حمايتها من خلال توقيع اعلان دمشق في ٦/اذار ١٩٩١ والذي كان يهدف الى اشراك مصر وسوريا في دعم النظام الخليجي ضمن معادلة ٦+٢ لكن المشروع لم يستمر بسبب عدم التوافق في وجهات النظر بين دول المجلس نفسها ورفض ايران له والتحفظ الامريكي لهمما ادى الى انكفاء المشروع وتحوله الى مشروع اقتصادي واستثماري بدلا ان يكون مشروعا استراتيجيا وليشكل منظومة امنية عربية وتساعد على توفير مظلة عربية وخليجية تردع وتمنع وتحقق توازنا مع القوى الاقليمية .

فشكلت السياسة النفطية التي اتبعتها كل من الكويت والامارات والسعوديةباغراق السوق النفطية بالحصص الزائدة عاملا سلبيا ضد العراق كونها اسهمت في انخفاض اسعار النفط وهي المادة الاساسية للدخل السنوي العراقي التي كان يعتمد على وارداتها لتغطية العجز المتولد نتيجة الحرب مع ايران وكذلك دفع مستحقات الديون الخليجية فقد قدرت واردات العراق من النفط عام ١٩٩٠ وبحسب منظمة الاوبك ب (١٦) مليار دولار على اساس سعر ١٨ دولار للبرميل الواحد وبحساب ديون العراق السنوية وسد الاحتياجات البسيطة وتعطيل مشاريع التنمية يكون العجز في الميزانية ٥،٤ مليار دولار سنويا اذا ما كان سعر البرميل ١٨ دولار ولكن عندما يهبط سعر البرميل الى ٧ دولارات فقط بسبب سياسات خليجية متعمدة فان ذلك سيشكل كارثة اقتصادية للعراق ،فقال العراق بانها ازمة مفتعلة وحرب اقتصادية معلنة كانت ابرز افرازاتها دخول القوات العراقية الاراضي الكويتية في ٢/اب/١٩٩٠.([٢٤])

وهنا تقدم دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا مهما للتأثر والتأثير وكيف اثر العراق والتطورات التي حدثت بداخله من رد فعل اتجاه السلوك السياسي الامريكي فخلال الحقبة التي ،ابتدات من ايلول ١٩٩١ وقعت الولايات المتحدة الامريكية ومن بعدها بريطانيا وفرنسا سلسلة من الاتفاقيات الثنائية الدفاعية مع الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي بصفتها الفردية ،وسمحت المملكة العربية السعودية والتي ترددت ولفترة طويلة باستضافة اي قوة من خارج شبه الجزيرة العربية بوجود ستة الاف جندي امريكي على اراضيها بحلول نهاية التسعينات بينما استضافت دولة الكويت ودولة قطر حوالي الف جندي مع السماح بتخزين معدات قتالية كما وفرت البحرين تسهيلات بحرية وتجهيزات ، وبسبب عدم يقين دول المجلس بالدول العربية عند الحاجة ،ابرمت دول المجلس صفقات اسلحة بلغت قيمتها حوالي ٤٤.٢مليار دولار امريكي خلال الفترة ١٩٩٠ . ١٩٩٤ .([٢٥])

---

[٢٣]. د.وليمرو،مصدر سبق ذكره ،ص٨٣.وينظركذلك :طلال زيد العازمي،مصدرسبق ذكره،ص ٩١.

[٢٤]ـ د.بيداء محمود احمد ،مصدر سبق ذكره،ص١٦ .وينظر كذلك:هيثم عبد الله سلمان ،امكانات اوك الخليجية في سوق النفط العالمية مع اشارة خاصة الى النفط العراقي،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،العدد ٣٥٨ كانون الاول /٢٠٠٨،ص٢٩ وما بعدها.

[٢٥]ـ يزيد صايغ،العولمة الناقصة :التفكك الاقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الاوسط،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،دراسات عالمية ،العدد ٢٨،ص١٣. ١٤.

اذن فقد مثلت الهواجس الامنية والمتطلبات الدفاعية المحرك والمؤثر الاول الصادر عن العراق باتجاه دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما بعد عام ١٩٩١وكذلك قوة الدفع الرئيسية لانشاء مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ ايار ١٩٩٨١ في العاصمة الاماراتية ابو ظبي والذي تألف في عضويته من ست دول هي (دولة الامارات العربية المتحدة ومملكةالبحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت) وحدد النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي اهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها وتوثيق الراوبط بين شعوبها ووضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات وفي الشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والاعلامية والسياحية والتشريعية والادارية ودفع عجلة التقدم العلمي في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المالية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.([٢٦])

ان دول مجلس التعاون الخليجي حالها حال كل الدول الاخرى تسعى نحو امن اقليمي يحفظ دولها من التغيرات والتأثيرات التي تحدث في بيئة الشرق الاوسط غير المستقرة والتي تعد من اكثر البيئات تعقيدا وتغيرا، لهذا عملت هذه الدول على تسخير كثير من امكانياتها نحو هذا الهدف لا بل انها بنت علاقاتها وتفاعلاتها حيال الدول الاخرى على اساس تحقيق امنها وسلامة اراضيها في ظل متغيرات منطقة الشرق الاوسط وكانت على تماس مباشر مع منطقة الخليج العربي ،وما حدث في العراق عام ٢٠٠٣ .([٢٧]) خير دليل على ذلك السعي الخليجي.

وهنا يتاكد لنا ما جاء به المفكرين ومنهم (دايفيدا يستون) حول تاثير العوامل الداخلية والخارجية حيث يرى (بانها حاجات ومطالب في المدخلات لدى صانع القرار السياسي ومدى تاثيرها في القرارات الخارجية للدول كاستجابة في المخرجات.([٢٨])وهولستيالذي أكد بان (العامل الجغرافي هو من اكثر العوامل المؤثرة في سياسات الدول الصغيرة التي تتاثر بسياسات الدول المجاورة لها).([٢٩])

وفي ضوء ما تقدم نجد ان المؤثر العراقي كان فاعلا تجاه دول مجلس التعاون الخليجي وعلى الخصوص ما حدث منتصف عام ١٩٩١على المستويين االاقليمي والدولي فمناهمالقضايا التي تخصالعراق في مجلس الامن الدولي استنادا الى الفصل السابع هي (الحالة بين العراق والكويت)لاسيما بعد ان تحرر العراق جزئيا وبموجب القرارات ١٩٥٨.١٩٥٧.١٩٥٦)الصادرة في٢٠١٠/١٢/١٥ والتي تخص العراق في مجلس الامن استنادا الى الفصل السابع هو الذي يتعلق بالحدود العراقية . الكويتية رقم ٦٦١ في ٦/اب/١٩٩٠ في اطار فرض العقوبات التي فرضت على العراق ([٣٠]).

فالعلاقات العراقية . الكويتية كانت لها تراكمات انعكست جميعها على ازمة عام ١٩٩١وتلك المتراكمات تعود الى الازمات التي حدثت بين البلدين وهي ازمتي ١٩٦٧.١٩٦٦ وكذلك ١٩٧٣ وسميت بالازمة الصامتة بسبب مطالب

---

[٢٦] د.عبد الله خليفة الشايجي، تحديات ومستقبل الخليج العربي ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،سلسلة محاضرات الامارات رقم ١٥٨،ط١،٢٠١٣،ص٥

[٢٧] د.محمد ياس خضير مصدر سبق ذكره،. ص١٣٢.وينظر كذلك:أ.د ستار جبار الجابري،الموقف الاقليمي من الانسحاب الامريكي من العراق،مجلة رؤية للدراسات والبحوث الاستراتيجية،العدد ٢،نيسان ٢٠١٢،ص٤١ وما بعدها.

[٢٨]. طلال زيد العازمي،مصدر سبق ذكره ،ص٨٩

[٢٩]. المصدر السابق نفسه،ص٨٩.

[٣٠] د.فكرت نامق ،العراق والكويت والفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة /الحدود والتعويضات ،مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية،العدد ٣/كانون الاول ٢٠١٢،ص٨

العراق الاقليمية ،حيث سعى العراق للحصول على مطالبات من الكويت بالتنازل عن جزيرتي (وربة وبوبيان)بسبب موقعهما الجغرافي المواجههلايرانوهو الامر الذي دعا ايران الى تحذير الكويت عام ١٩٨٤ لعدم التنازل الاقليمي للعراق ([٣١]).

فالقرارات التي حررت العراق من العقوباتجميعها ترجع فيمرجعيتها الى قرارات مجلس الامن الدولي رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٩١ وبضرورة احترام العراق والكويت حرمة الحدود الدولية بين العراق والكويت والقرار رقم ١٨٨٣ في عام ١٩٩١ والترحيب بقرار لجنة تخطيط الحدود والتاكيد على صيانة الحدود الدولية المذكورة رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٩٣ وتقدير عمل لجنة الامم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت لما قامت به من عمل على الجزء البري من الحدود وكذلك في خور عبدالله والحدود البحرية.([٣٢])

اذن تاثرت دول مجلس التعاون الخليجي بعدد من العوامل الداخلية والخارجية كمؤثرات حينما قامت بصنع القرار السياسي الخارجي تجاه العراق وتلك العوامل كالموقع الجغرافي ،التركيبة السكانية(الاثنية او الدينية) ، الاقتصادية كقوة اقتصاد هذه الدولة ومدى حاجتها للموارد المالية واثرها في تاجيج الصراعات وكذلك البيئة الاقليمية والدولية واثرها في طبيعة المشكلات الاقليمية والدولية في محيط الدولة في القرار السياسي الخارجي للدولة .([٣٣])

كما ان امن الخليج العربي تأثر وبشكل كبير باحتلال العراق عام ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحد الامريكية ،فاحتلال العراق زاد حجم القوات الامريكية في المنطقة ،كما انه انهى التوازن التقليدي القائم في منطقة الخليج بين العراق وايران على اعتبار انهما القوتين الاساسيتين في منطقة الخليج مع وجود المملكة العربية السعودية كقوة اقتصادية فاعلة ،فالمدة التي استمر بها التوازن بدأت منذ السبعينات من القرن الماضي ومع احتلال العراق كقوة قادرة على فرض قوتها العسكرية والسياسية في منطقة الخليج العربي فاصبح هنالك خلل في موازين القوة لصالح ايران مع سعي دول الخليج العربية الى الاستعانة بالفاعلين الدوليين لمواجهة هذا الاختلال في هيكل الامن الخليجي الذي اصبح مصدر قلق للدول الخليجية . والتي ادركت هذه الحقيقة فضلا عن ادراكها ان المشروع الامريكي يمكن ان يطبق على وفق ما ادعت به من جعل العراق انموذجا للديمقراطية والاصلاح لان هذه الدول رات فيه نموذجا للعولمة والتغريب وسيكون له انعكاساته على تركيبة وبنية هذه المجتمعات .([٣٤])

فقد اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي على ما يسمى بالامن المستورد من خلال توقيع اتفاقيات امنية ثنائية مع القوى الكبرى وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٩١ والتزود بشكل منفرد بانظمة تسلح غير متجانسة وبشكل ملح الى تغيير المقاربة والتعامل بشكل مختلف وخلاف مع الاستحقاقات الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول مجلس التعاون وشعوبها فكانت مبادرة الملك السعودي بالتحول الى الاتحاد الخليجي في

---

[٣١]- ،طلال زيد العازمي،مصدر سبق ذكره،ص٩١.للمزيد ينظر كذلك:د.تميم حسين محمد ،ميزان القوة البحرية بين العراق والكويت وايران،مجلة رؤية للدراسات والبحوث الاستراتيجية،بغداد،العدد ١،/كانون الثاني/٢٠١٢،صص١٤٩ وما بعدها.

[٣٢]. د.فكرتنامق،مصدر سبق ذكره،ص٩،وينظر كذلك طلال زيد العازمي،ص٩١.

[٣٣]- للمزيد ينظر:محمد بن صنيتان،مستقبل الانظمة الخليجية والمتغيرات الاقليمية والدولية،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد ٣٩٥ كانون الثاني ٢٠١٢،ص١٩١ وما بعدها.

[٣٤]. د.محمد ياس خضير ،مصدر سبق ذكره،ص١٤٣.وينظر كذلك:د.عبد الله خليفة الشايجي،مصدر سبق ذكره،ص٢٨ وما بعدها.

الخطاب الذي القاه في القمة الثانية والثلاثين للمجلس الاعلى لقادة دول مجلس التعاون والتي انعقدت في الرياض في كانون الاول ٢٠١١ .([٣٥])

ولكن من جهة ثانية نجد ان التحسن على العلاقات العراقية مع دول الخليج بدأ يظهر مع نهاية عام ٢٠٠٠ حيث تم افتتاح خط ملاحي بحري بين دبي والبصرة يربط العراق بدولة الامارات العربية المتحدة وفي العام نفسه اتخذت دولة الامارات قرارا باعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق مما سمح بتبادل فتح سفارتي البلدين (بغداد،ابو ظبي)اما في٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠١ اقر مجلس الوزراء في الامارات اقامة منطقة للتجارة الحرة بين دولة الامارات العربية المتحدة والعراق ([٣٦]).

الا ان هذا التحسن كان يعيقه في اغلب الاحيان ما حدث من طبيعة المشكلات الامنية التي جاءت متتالية على دول مجلس التعاون الخليجي اثرت وبشكل مباشر على امنها القومي ،ومنها الحرب العراقية . الايرانية،ثم دخول العراق للكويت عام ١٩٩١،احداث ايلول ٢٠٠١ حيث اتهم بها مواطنون من دول الخليج،ثم الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣.([٣٧])

كم تاثرت دول الخليج العربي وعلى راسهم الكويت من الصراع الطائفي الذي حدث داخل العراق وانعكس على التوتر بين فئات المجتمع الكويتي لذلك صرح السفير الامريكي في الكويت (لو بارون) عام ٢٠٠٥ بالقول (ان التخوف الكويتي يكمن في تهديد العنف الطائفي في العراق على الامن الداخلي وتماسك التركيبة الاجتماعية في الكويت).([٣٨])

فالعلاقات العراقية– الكويتية يمكن انتكون مؤثرة وتدوم على شكل علاقات صراع ما دامت تلك العلاقات لا تحقق ما تربو اليه الكويت بسبب وجود المؤثر الدولي الامريكي على الخصوص في التاثير على هذه العلاقات، فالكويت تعد الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية خارج حلف الناتو منذ نيسان ٢٠٠٤ وهو الامر الذي فتح الباب امام الكويت لتوثيق علاقاتها مع الاحلاف العسكرية وتوقيعها مع حلف الناتو عام ٢٠٠٦ على مبادرة اسطنبول للتعاون لعام ٢٠٠٤ بهدف تبادل المعلومات ومواجهة الارهاب والتعاون العسكري الامني ،وقد علق السفير الامريكي في الكويت (لو بارون)على توقيع الكويت على هذه المبادرة عام ٢٠٠٦ قائلا انها اشارت الى (ايران بان دول الخليج العربي الصغيرة لديها اصدقاء كبار).([٣٩])

المبحث الثالث :السياسة الخليجية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣.

بعد الاحتلال الامريكي للعراق اختلفت دول مجلس التعاون في مواقفها تجاه العراق لعدة اسباب منها:

١. بروز ردود فعل متناقضة بين دول الخليج تجاه ما يجري في العراق منذ بدء الاحتلال.

٢. غموض المشهد العراقي رغم حدوث عدة متغيرات سياسية .

---

[٣٥]. د.عبد الله خليفة الشايجي،مصدر سبق ذكره ،ص٤ .وينظر كذلك:أ.د ستار الجابري ،الموقف الاقليمي من الانسحاب الامريكي من العراق ،مصدر سبق ذكره،ص٥٩. ٦٠.

[٣٦]. د.وليمرو،مصدر سبق ذكره،ص٨٢.

[٣٧]. د.محمد ياس خضير،مصدر سبق ذكره ،ص١٣٦ .وينظر كذلك طلال زيد العازمي،مصدر سيق ذكره،ص ٩١.

[٣٨]ـ طلال زيد العازمي،مصدر سبق ذكره ،ص٩٣.وينظر كذلك :د.بيداء محمود احمد ،العراق ومجلس التعاون الخليجي :العلاقات العراقية . القطرية انموذجا،مصدر سبق ذكره،ص١٢.

[٣٩]. د.طلال زيد ،المصدر السابق نفسه ،ص٩٧.

٣. تاثير العوامل الاقليمية والدولية على العراق وتاثر المشهد السياسي العراقي بها واحتمالية تصادم تلك الارادات مع المصالح الخليجية.([٤٠])

هذا على الرغم من ان سياسة العراق الخارجية بعد عام ٢٠٠٣ ركزت حول عدد من الاهداف وكان اهمها:

١. العمل على قبول الاطراف الاقليمية والدولية الوضع الجديد للعراق.

٢. تنشيط التعاون السياسي مع الاطراف الاقليمية والدولية وارجاع العراق الى المحافل الدولية والمشاركة الفاعلة في المنظمات الاقليمية والدولية وزيادة النشاط الدبلوماسي.

٣. تنشيط التعاون مع الكثير من الدول لتحسين العلاقات السياسية والامنية .

٤. ضمان عدم تدخل الاطراف الاقليمية والدولية في الشؤون الداخلية للعراق.

٥. العمل على الحصول على كافة وسائل الدعم في المجالات الامنية والاستفادة قدر المستطاع من الخبرات والقدرات للدول الاقليمية والدولية وبما يحول ادوار هذه القوى الى الجانب الايجابي.([٤١])

لكن ما اصدرته الامم المتحدة في ٢/اب /١٩٩٠ حول العراق بحدود ٦٠ قرارا واستمرت حتى بعد استعادة الكويت سيادتها واستقلالها ووضعت القراراتتحت طائلة الفصل السابع،كما تدخل مجلس الامن الدولي لتشكيل لجنة عام ١٩٩١ لترسيم الحدود انهت اعمالها عام ١٩٩٣ بموجب القرار ٨٣٣ كما انشات بعثة الامم المتحدة لمراقبة الحدود (يونيكوم)انهت اعمالها عام ٢٠٠٣،اما في نيسان ٢٠٠٣ اعتبرت الامم المتحدة القوات الاجنبية التي دخلت العراق قوات غازية بموجب القرار ١٤٨٣ واطلق عليها ذلك لاجل ان تاخذ صيغتها الشرعية بالقوات المتعددةالجنسية بموجب القرار ١٥٤٦.

وبموجب ذلك بادرت دول مجلس التعاون الخليجي تاكيدها للعراق في ختام قمة الكويت الثلاثين والتي عقدت في ٢٣ اذار ٢٠١٠ بان تحقيق امن واستقرار العراق يتطلب تحقيق المصالحة الوطنية لانجاح العملية السياسية العراقية كما دعت الى : ([٤٢])

١. اقامة حكومة وطنية عراقية شاملة لا تستثني اي فئة او طائفة.

٢. انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي للحوار مع مختلف القوى العراقية السياسية الفائزة في انتخابات ٢٠١٠ .

٣. تسعى دول مجلس التعاون الخليجي الى عدم السماح للنفوذ الايراني بان يزداد ويتوسع في العراق وان تكون علاقات ايران مع العراق قائمة على اساس المصالح المتبادلة والاحترام.

ولقدكان رد فعل دول الخليج العربي على تطبيق الاستراتيجية الامريكية الجديدة للتدخل العسكري في الشرق الاوسط مختلطا نوعا ما ،فدولتا قطر والكويت رحبتا صراحة بوجود قوات اجنبية على اراضيها اعتقادا منها انه لا يمكن لاي منهما ولا لدول مجلس التعاون الخليجي العربية الاخرى توفير الدفاع العسكري ضد التهديدات المحتملة دون مساعدة.([٤٣]) على الرغم جهود العراق التي بذلت لاخراج العراق من الفصل السابع ومجيء قرار الامم المتحدة

---

[٤٠]. محمد وائل القيسي،مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،ط١،٢٠١٣،ص٢١٢

[٤١]. د.محمد ياس خضير،سياسة العراق الخارجية حيال المحيطين الاقليمي والدولي بعد عام ٢٠٠٣ قراءة في الواقع واتجاهات المستقبل مجلة رؤية العدد ٣ كانون اول ٢٠١٢،ص٦٢. ٦٣.

[٤٢].محمد وائل القيسي،مصدر سبق ذكره ،ص٢١٣.

[٤٣]- مايكل روز،حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،سلسلة ١٠٩ محاضرات الامارات ط١،٢٠٠ ،ص١٢

(٢٠١٧) في حزيران ٢٠١٣ ايذانا بخروج العراق من عقوبات سياسية واقتصادية وخروجه من الفصل السابع ودخوله الى الفصل السادس القاضي بحل الخلافات والقضايا بين العراق والكويت بالطرق السلمية.([٤٤])

وياتي التوجه الامريكي بموجب تطبيق استراتيجية الامن القومي الامريكي لعام ٢٠١٢ (نحو اسيا والمحيط الهادي والصين) والذي فرض واقعا جديدا على دول مجلس التعاون الخليجي والذي رافقه الارتقاء والانتقال في العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الامريكية ودول المجلس الخليجي من التحالف الى الشراكة والذي تمثلفي الاجتماعيين الوزاريين اللذين عقدا بين وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي ووزيرة الخارجية الامريكية ضمن منتدى التعاون الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الامريكية الاول والذي عقد في الرياض في اذار ٢٠١٢ والثاني في نيويورك في حزيران من العام نفسه وما تمخض عنه تشكيل لجان عمل بين الطرفين الامر الذي يؤكد على جدية الشراكة.([٤٥])

وهنا فان التساؤل الذي يطرح نفسه هو:ما الذي تريده دول مجلس التعاون الخليجي من العراق بهيئته الجديدة ؟وبالمقابل ماالذي يبتغيه ويتوقعه العراق من دول الخليج العربي؟

وهو ما نجده واضحا من خلال سلوك بعض دول مجلس التعاون الخليجي ،فخلال الاشهر الاولى لعام ٢٠٠٤ مارست الكويت سياستها الدائمة في قضم الاراضي العراقية ،فقد نقلت الدعامات الحدودية لاماكن جديدة داخل الحدود العراقية وبعمق (١. ٥)كم وعلى امتداد الحدود البالغ طولها (٢٨٠)كم وكان الاندفاع عميقا خاصة في المناطق الصحراوية القريبة من الحدود العراقية . السعودية لكونها منطقة صحراوية لا يسكنها غير البدو الرحل وهذا الاندفاع الكويتي ادى الى ملاحظتة من قبل المارين في المنطقة والذي ادى الى تظاهر سكان ميناء ام قصر عام ٢٠٠٥ حينما حطموا الدعامات التي وضعتها الكويت ،كما وزعت الكويت خريطة جديدة تمتد من ام قصر شمالا حتى وادي الباطن جنوبا بمسافة تقدر ب (١٠٣)نقطة حدودية برية متاخمة لمدينة صفوان وما جاورها من مدن فيما تمتد الحدود البحرية مسافة (٣٧)نقطةحدودية تمر من (جزر شيتانة) وحتى هور عبدالله شرقا وقد صاحب هذا الاعلان خطاب سياسي كويتي غير دبلوماسي ولا ينم عن حسن النية.([٤٦])

فقد تبنت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة غير منضبطة للانفاق على التسلح واهدرت ولفترة طويلة نسبةكبيرة من مداخيل النفط على برامج التسلح الضخمة وغير المجدية وبرامج امنية وعقود التسلح الوهمية لمعالجة حالة القلق والتوجس التي هيمنت على رؤيتها لموقعها في معادلة الامن في دول الخليج العربي وهي تواجه قوتين اقليميتن (العراق وايران)واللتان تحتفظ كلا منهما برؤية خاصة لواقع الامن في الخليج العربي وترسم لنفسها دورا محوريا ينبغي تجسيده على ضفتي الخليج.([٤٧])

---

[٤٤] جميلة الطاهر،العلاقات العراقية . الكويتية بعد الفصل السابع /دراسة مستقبلية ،مجلة ابحاث استراتيجية،مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية،العدد ٧ حزيران ٢٠١٤،العراق/بغداد ص١٨٣ .

[٤٥]. د.عبد الله خليفة الشايجي،مصدر سبق ذكره،ص٩ .وللمزيد ينظر كذلك:فوازجرجس،اوباما والشرق الاوسط مقاربة بين الخطاب والسياسات،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،دراساتاستراتيجية،العدد ١٥٤،ابو ظبي،ط١،٢٠١٠،ص١٣. ١٤.

[٤٦]ـ د.عامر هاشم عواد، الفاعل الامريكي واثره على العلاقات العراقية الكويتية ،مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،العدد ٣،كانون الاول ٢٠١٢،ص٣٢ .

[٤٧]. د.عاصم محمد عمران،دور مجلس التعاون الخليجي والحاجة الى رؤية استراتيجية ثابتة ازاء العراق ،اوراق دولية ،مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد،العدد ١٥٤ تشرين الاول ٢٠٠٦،ص١١.

كما تاثرت السياسة الخارجية الخليجية تجاه العراق بالمؤثر الدولي اي الاحتلال الامريكي للعراق لهذا كانت سياستها سلبية ومتاثرة بالمتغير الدولي ،فالقلق الكويتي بدأ عام ٢٠٠٦ وهو ما عبر عنه احد المسوؤلينالكويتين للقنصل الامريكي في الكويت (زيليكو)قائلا (ان قلق الكويت الاول يكمن في جنوب العراق الذي يعتبر احد المشاكل الرئيسة التي سوف تواجه الكويت في المستقبل. لذلك فان انهيار المنظومة الامنية في العراق والتي من المحتمل ان ينتج عنها تحول العراق الى دولة فاشلة يسيطر عليها الارهابيون وهي من اهم التخوفات الكويتية الرئيسة بسبب موقعها الجغرافي وفقا (لوثائق ويكيليس).([٤٨])

كما ان عدم الاستقرار السياسي في العراق شكل هاجس امني واضطراب امني داخل المنطقة في حال الاستمرار في التدخل في شوؤنه الداخلية من قبل دول الجوار وهو ما يعبر عنه مسوؤلي دول الخليج ومنه ما جاء على لسان وزير خارجية البحرين (احمد بن محمد ال خليفة)بالقول(ان مبدأ دول مجلس التعاون الخليجي ثابت في العلاقات الدولية ويقوم على احترام السيادة للدول وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وان تدخل اي طرف خارجي في العراق سينعكس سلبا على امنه واستقراره وسيادته وحدته الوطنية ([٤٩])

فدول الخليج العربي متجسدة في مجلسها تجد ان وصول نظام جديد للحكم في العراق وتشكيل حكومة ضمت قوى سياسية متنوعة ذات ايدلوجيات سياسية متعددة ومختلفة حيث تمثل مسالة تماسك النظام السياسي في العراق احدى العوامل المحددة لشكل ومسار العلاقات العراقية . الخليجية ، وعليه فان بلورة تصور استراتيجي مستعد للتعامل مع التداعيات الناجمة من التغيرات الحاصلة في العراق هو امر جوهري بالنسبة لهذه الدول لاسيما الكويت والسعودية .

فالسبب المهم لقلق دول الخليج هو التجربة الديمقراطية في العراق لكونها تتضمن كبداية القبول بمتطلبات المشاركة السياسية الحقيقية لمختلف الوان الانتماءات السياسية التي غيبت لفترة طويلة عن المشاركة والتي تسفر مطالبها في اطار العملية السياسية التي ينبغي ان يرسخها الدستور العراقي الجديد في هيئته النهائية والتداول السلمي للسلطة في ارفع مراتبها والذي يتزامن مع الضغوطات الامريكية على بعض دول المجلس لتحقيق خطوات الاصلاح السياسي فضلا عن الاصلاح الاجتماعي.

وفي مقابل السياسةالسلبية التي اتبعتها بعض دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق منها ما ايقن متاخرا ولاسيما صانع القرار السياسي الخارجي الكويتي بعد عام ٢٠٠٣ باهميةدعم الجهود الدولية لاعادة اعمار العراق لاسيما بعد تقدير الامم المتحدة في حزيران ٢٠٠٣ الى حاجة العراق للمساعدات للفترة ٢٠٠٥. ٢٠٠٧ ب (٦٥) مليار دولاركفترة متوسطة المدى ،لذلك سعى صانع القرار السياسي الخارجي الكويتي لتقديم الدعم لجعله مدخلا للاستقرار السياسي والامني داخل العراق ،فقدمت الكويت مساعدات اقتصادية الى العراق ٢٠٠٣. ٢٠١٠ قدرت ب (٥٧٥،١) مليار دولار وبالشكل الاتي : ([٥٠])

١. مساعدات بقيمة واحد مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣ حتى منتصف عام ٢٠٠٤ عن طريق مركز العمليات الانسانية.
٢. ٥٠٠ مليون دولار في مؤتمر مدريد للدول المانحة لاعادة بناء العراق في تشرين الاول عام ٢٠٠٣ .
٣. تقديم ١٠ ملايين دولار عن طريق الامم المتحدة والبنك الدولي.

---

[٤٨] طلال زيد العازمي،مصدر سبق ذكره ،ص٩١.وينظر كذلك:د.تميم حسين محمد ،التحديات الاستراتيجية لواقع الحدود البحرية بين العراق والكويت وايران ،مصدر سبق ذكره،ص٧٥. ٧٦.

[٤٩] د.عامركامل،مصدرسبق ذكره ،ص٢.

[٥٠] جميلة الطاهر،مصدر سبق ذكره،ص٢٠١.

٤. خمسة ملايين دولار عن طريق مركز العمليات الانسانية

لكن الكويت في الوقت نفسه اخذت تثير العديد من المشكلات مع العراق ومنها انشاء ميناء مبارك والواقع في جزيرة بوبيان شمال الخليج والذي شرعت في انجازه في نيسان ٢٠١١ اي بعد عام من قيام العراق بوضع حجر الاساس لميناء الفاو الجديد والذي اعلن عن عزمه لانجازه عام ٢٠٠٥ فاصرت الكويت على انشاؤه في المنطقة بالذات لاجل ان يغلق الممر المؤدي الى ام قصر وماجو مباشرة لميناء الفاو الكبير .([٥١])

فهو في موقعه سيؤدي الى اجهاض ميناء الفاو الكبير او التاثير فيه بصورة كبيرة فضلا عن انه سيقلص العرض المائي لخور عبد الله ويزيد من زحام البواخر ويؤثر سلبا على الموانىء العراقية القائمة (ام قصر، خور الزبير، ميناء الفاو).([٥٢])

ومن ثم فان الكويت اخذت تتجاوز على حقوق العراق لان انشاء هذا الميناء في مدخل (خور عبدالله) يتجاوز كثيرا الفقرة ٥ من قرارمجلس الامن رقم ١٩٩٣/٨٣٣ الصادر بموجب الفصل السابع من الميثاق والتي نصت على احترام الحق الملاحي.([٥٣])

فاتخذت قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربي والذي انعقد في الرياض في كانون الاول ٢٠١١ قرارا بتأييد حق الكويت في انشاء الميناء.([٥٤])

انمواقف دول مجلس التعاون الخليجي لم تكن بموقف واحد بل ربما تكون متعاكسة ،فالامارات العربية لم تستخدم اي وسائل للتاثير في الداخل العراقي بل على العكس وقفت الى جانب العراق من باب بروز الامارات كدولة اغاثة للدول التي تمر بازمات ،فقامت باطفاء ديون العراق البالغة ٧ مليارات دولار خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء السابق السيد(نوري المالكي) الى الامارات ووصف الشيخ (خليفة بن زايد ال نهيان) رئيس دولة الامارات العربية (بان قرار بلاده يعد جزء من التخفيف من الاعباء الاقتصادية التي يواجهها الشعب العراقي وكان(عبد الله بن زايد ال نهيان) قد زار العراق في وقت سابق كوزير خارجية لبلاده وهي اول زيارة لوزير خارجية خليجي بعد عام ٢٠٠٣.

٥. الافراج عن الاصول العراقية المجمدة في البنوك الكويتية والمقدرة ب (٧٨) مليون دولار وتحويلها الى صندوق تنمية العراق.

المبحث الرابع :رؤية مستقبلية لانعكاسات المتغير الاقليمي الخليجي على الاستقرار السياسي للعراق

يعد المتغير الاقليمي من اهم العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي للعراق بفعل تاثيره المباشر وغير المباشر وسواء كان هذا التاثير ايجابيا ام سلبيا فدول مجلس التعاون الستة بمجموعها تشكل ثقلا كبير ومهم يؤثر على العراق داخليا وخارجيا .

فلقد انتهجت دول الجوار الجغرافي الخليجي سياسات متعددة الجوانب تجاه العراق منها السلبي خوفا من التغييرات التي يمكن ان تطالها ،فالكويت تخوفت من العراق حيث تعد العراق المهدد الاول لامنها القومي باعتبارها جزءا من اراضيه ،اما السعودية فتخوفت وتحفظت من طبيعة التغييرالذي حدث في العراق.([٥٥])

---

[٥١]. طلال زيد العازمي،مصدر سبق ذكره،ص٩٥.

[٥٢]ـ طالب حسين حافظ،ميناء مبارك وافاق العلاقات العراقية . الكويتية،مجلة دراسات دولية،مركز الدراسات الدولية،جامعةبغداد،العدد ٥٣،تموز ٢٠١٢،ص١٨٠.

[٥٣]ـ طالب حسين حافظ مصدر سبق ذكره ،ص١٨٥.وينظر كذلك: مجلس التعاون الخليجي يؤكد التزامه بالاسهام في اعادة اعمار العراق،صحيفةالصباح،العدد ١٦٦٤/بتاريخ ٢/٥/٢٠٠٩.

[٥٤]طالب حسين حافظ المصدر السابق نفسه ، ص١٨٤

[٥٥]. محمد ياس، سياسة العراق الخارجية حيال المحيطين الاقليمي والدولي بعد عام ٢٠٠٣ قراءة في الواقع واتجاهات المستقبل،مصدر سبق ذكره ،ص٦٦.

فاهم القضايا التي ما زالت عالقة والتي تواجه العراق حاليا هي قضيةالتعويضات وحجم المبالغ لها على العراق والناجمة عن فعل احتلاله للكويت كونه عملا غير مشروع في القانون الدولي اذ تنطبق عليه القواعد العامة لمسوؤلية الدول عن الافعال المحظورة ،وكان الاهم هواثارة الجدل الفقهي والقانوني هو كيفية الحصول على التعويضات وتحديد الاجراءات اوالاشخاص المستفيدين من التعويض لاسيما الالياتالتي اعتمدها مجلس الامن لالزام العراق ومدى مطابقتها مع قواعد القانون الدولي.([٥٦])

وهنا يمكن ان نضع تصورنا ضمن مشهدين لمدى تاثير المتغير الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي على الاستقرار السياسي للعراق انيا ومستقبلاوهما:

المشهد الاول:استمرار التوتر بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية ولصانع القرارالسياسي الخارجي للعراق، الا ان السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ افتقدت الى عامل التاثير على الدائرة الاقليمية نتيجة ضعف قدرة الدولة العراقية ،فالسياسة الخارجية لاي دولة تنطلق من الواقع فكلما كانت الدولة تمتلك قوة يمكنها ان تمارس التاثير في ساحات مصالحها ،فالقوى الاقليمية المؤثرة على الوضع الداخلي في العراق تمتلك مكونات القوة والقدرة يمكنها ان تمارس سياستها بفاعلية في العراق لذا كانت سياسة العراق الخارجية تجاه المحيط الاقليمي في الاغلب الى انهاء الاثر السلبي لبعض سياسات الاطراف الاقليمية بالنصح والحوار وكان تجاوب هذه الاطراف ليس بالمستوى المطلوب.([٥٧])

وفي هذا الاطار هنا يمكن ان نبدأ بالطرف صاحب التاثير على العراق ،فيبدو ان الجانب الخليجي غير متفق على اطار واحد فكل وحدة او دولة توجه تاثيرها بحسب ما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية ،فقد تحركت الكويت لاقناع واشنطن بعدم الاستجابة للطلب الذي قدمه العراق لحل كافة الملفات العالقة بين العراق ودول المنطقة . فقد قام السيد (محمد ابو الحسن) المستشار في وزارة الخارجية الكويتية بزيارات لعدد من العواصم الغربية لاجل ذلك واوصل رسائل من رئيس الوزراء (محمد الصباح) لوزيرة الخارجية الامريكية (هياري كلينتون)حول القضية.([٥٨])

اذن لابد ان تكون هنالك العديد من المؤثرات الداخلية لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي للتاثير على سياستها الخارجية تجاه العراق ، فالكويت مثلا تاثرت سياستها الخارجية بعد من المؤثرات الداخلية والخارجية .

فالكويت على الرغم من استقبالها اول سفير للعراق السيد (محمد حسين بحر العلوم)الا ان الحكومة الكويتية لم تفتح لها بعثة دبلوماسية في العراق الا خلال عام ٢٠٠٨ عندما قررت تعيين رئيس هئية الاركان المتقاعد الفريق(علي المؤمن) سفيرا لها في بغداد بل انها طالبت الخطوط الجوية العراقية بتعويضات الخطوط الجوية الكويتية من محاكم كندية وبريطانية ،مما حدا بالحكومة العراقية الى تصفية مؤسسة الخطوط الجوية العراقية لتفادي احكام التعويض.([٥٩])

وتقدر قيمة التعويضات ما اقر منها على العراق بـ(٧٠٦،١٧)مليار دولار واقرت الامم المتحدة منها (٧٠٢،٣) مليار دولار اما الديون فقدرت على العراق (١٣٠٢)مليار دولار بدون فؤائدمالية،ومجموع ما دفعه العراق للكويت من

---

[٥٦]ـ د.فكرتنامق،مصدر سبق ذكره ص١١ .وينظر كذلك:أ.م.د ستار جبار الجابري،الموقف الاقليمي من الانسحاب الامريكي من العراق ،مصدر سبق ذكره،صص٥٩.

[٥٧]. د.محمد ياس، سياسة العراق الخارجية حيال المحيطين الاقليمي والدولي بعد عام ٢٠٠٣ قراءة في الواقع واتجاهات المستقبل،ص٦٩.

[٥٨]. د.عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره ،ص٢٨.

[٥٩]،د.عامر هاشم عواد مصدر سبق ذكره ،ص٢٩.

التعويضات والديون بلغت ٥،٤٤الف مليار دولار والمتبقي ٨،٧ مليار دولار ستسدد في عام ٢٠١٥.([٦٠]) لحد كتابة البحث

كما طالبت الكويت الولايات المتحدة الامريكية بعدم تزويد العراق باي اسلحة حديثة خشية الاخلال بالتوازن في المنطقة بحسب التصورات الكويتية ونقل عن النائب الكويتي (ناصر الدويلة)انه طلب من وزير الخارجية محمد الصباح ان يتضمن برنامج زيارته للولايات المتحدة انذاك اعتراض الكويت على تزويد العراق باسلحة متطورة وهو اشارة الى طلب العراق من امريكا تزويده ب (٣٦ طائرة مقاتلة من طراز اف ١٦ المتطورة).([٦١])

المشهد الثاني:عودة الاستقرار بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي

لقد تضرر العراق كثيرا من قرارات الحصار ونظام العقوبات والقصف العشوائي والتي تمثل مخالفة واضحة للمواد (٤٨،٥٤،٥١)لاتفاق جنيف لعام ١٩٧٧ وللمواد (٢،٣،٤) من اتفاق الابادة الجماعية ومبادىء محكمة نورمبيرغ لعام ١٩٥٠ فضلا عن ما يمثله من مخالفة لاحكام ميثاق الامم المتحدة.([٦٢])

فلاجل عودة الاستقرار والهدوء الى علاقة الطرفين يتوجب ان يسعى العراق في هذا المسعى لانه طرف مقابل عدةاطراف مختلفة التوجهات،فعلى الحكومة العراقيةانتعمل باتجاه حل فالتعويضات التي فرضت على العراق تقدر ب(٧٠٦،١٧) مليار دولار امريكي الناجمة عن التدخل العراقي في الكويت عام ١٩٩٠ وقد اقرت الامم المتحدة منها كتعويضات تدفع بحدود (٧٠٦،٣)مليار دولار([٦٣])كما و تقدر ديون العراق للكويت بحدود (٣٠٢،١) مليار دولار بدون الفوائد المالية المستحقة على هذه الديون.([٦٤])

كما لا ننسى ترسيم الحدود الذي تم بين العراق والكويت حيث حركت الحدود البرية ٦٠٠ م على طول ٢٠٠ كم لصالح الكويت وبناءا على ذلك حصلت الكويت على ما يعادل (١٢٠)كم٢ يشمل ابارا نفطية من حقل الرميلة والتي كان العراق سابقا يستغلها.([٦٥])كما يجب على العراق حسم امره بالنسبة لانشاء ميناء الفاو الكبير حيث يحافظ على خور عبدالله والذي يعد المنفذ المائي الوحيد له وانشاء الميناء على ضفته .([٦٦])

وهو ما بادر به العراق فوقع مع الكويت في٢٨/ايار ٢٠١٣ مذكرتين للتفاهم تتعلقان برتيبات صيانة التعيين المادي للحدود المشتركة وتمويل مشروع انشاء مجمع سكني في ام قصر مبينة ان الجانب الكويتي ابدى استعداده لمساعدة العراق للخروج من الفصل السابع فيما كانت اخر البوادر لتطبيع العلاقات هي تصويت مجلس النواب العراقي في ٢٢/اب/٢٠١٣ على مشروع قانون تصديق اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية وترسيم الحدود في خور عبدالله بين الطرفين.([٦٧])

---

[٦٠] . جميلة الطاهر،مصدر سبق ذكره، ص١٩٦.

[٦١] ـ جميلة الطاهر،مالصدرالسابق ، ص١٩٦.وينظر كذلك:د.ايرلتيلفورد،الاصلاح الدفاعي في الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل الحرب،مجموعة باحثين ،التطورات الاستراتيجية العالمية :رؤية استشرافية،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابو ظبي،ط١ ٢٠١١، ص١٥٧ وما بعدها.

[٦٢] . ايرلتيلفورد ،المصدر السابق نفسه،ص١٩٠.

[٦٣] . د.فكرت نامق،مصدر سبق ذكره ،ص١٨.

[٦٤] . د.عامر هاشم عواد،مصدر سبق ذكره ،ص٣٣.وينظر كذلك :جلبيرالاشقر،الشعب يريد /بحث جذري في الانتفاضة العربية،بيروت،دار الساقي،ص١٠٩ وما بعدها.

[٦٥] جميلة الطاهر،مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.

[٦٦] . طالب حسين حافظ،مصدر سبق ذكره ،ص١٨٦.

[٦٧] ـ جميلة الظاهر،مصدر سبق ذكره،ص١٩٩.

فالعراق يعد من الدول الغنية بالنفط اضافة الى الثروات المعدنية الاخرى ،فالنفط هي السلعة الاستراتيجية التي تحدد مستقبل التفوق الدولي ،فالعراق وبحسب تقرير ادارة معلومات الطاقة والخاصة بحجم انتاج منطقة الشرق الاوسط من النفط في نيسان ٢٠٠٤ فاشارت الى ان العراق كان ينتج عام ٢٠٠١ (٨،٢)مليون برميل يوميا ،وسوف يكون انتاجه عام ٢٠٢٥ ما يقارب ٦،٦) مليون برميل يوميا وهو بذلك يتفوق على باقي دول المنطقة ايران وباقي دول الخليج العربي ما عدا السعودية في حجم الانتاج فالعراق يعد الاحتياطي الثاني في العالم بعد السعودية.([٦٨])فالعراقاذن يجب ان يكون مبادرا لاجل تفعيل آلية التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي بغية عودة الاستقرار الى الداخل العراقي والتي يفترض ان تكون من خلال :

١. العمل على معالجة القضايا الخلافية مع الكويت بعدها احد اهم الدول المؤثرة في مجلس التعاون الخليجي.

٢. ضرورة تفعيل عمل الاتفاقيات الموقعة مع دول الجوار الجغرافي الخليجي وتركيا وايران واستثمار تحسن العلاقات مع ايران وتركيا لاجل التوصل لحلول مرضية لكل الاطراف.

٣. ضرورة اتفاق القيادات العراقية على حل خلافاتهاوانتهاج سياسة خارجية موحدة حيال دول الخليج العربي عموما .

٤. ضرورة ان يوازن العراق في علاقاته مع دول الجوار دون الاعتماد كليا على طرف واحد او اعتماد علاقاته في فترة زمنية معينة وانتهائها بانتهاءالمدة الرئاسية لرئيس الحكومة ،فهنالك دولا مؤثرة اقليميا كايران.

وبالمقابل يجب ان تكون هنالك رؤية استراتيجية لتعامل دول الخليج مع العراق كما يتوجب ان تكون هنالك عدد من الاليات لتوثيق العلاقة الخليجية مع العراق من خلال ،محاولة جذب دول الخليج للعراق نحو سياسة التعايش السلمي من خلال ربطه باي شكل من الاشكال بمنظومة مجلس التعاون الخليجي والتي يمكن ان تؤدي الى نتائج ايجابية ومنها:

١. ان العراق يمتلك موارد نفطية واحتياطي يشكل ثاني احتياطي في العالم بالاضافة الى الموارد المائية.

٢. يستطيع العراق تعزيز علاقاته مع دول الخليج لاجل ان يحصل على المنفذ المائي الوحيد والذي تريد الكويت االتحكم به بشكل يهدد الجانب الاقتصادي للعراق.

٣. ان دول الخليج يمكن ان تدعم الاقتصاد العراقي من خلال دعم الاستثمار.

٤. ضرورة الضغط على الكويت بلعبة التعويضات نفسها بسبب دعمها للغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ غير المدعوم بقرار دولي ،لاسيما بعد ان وصف الرئيس الامريكي (اوباما) في خطابه الموجه للعالم الاسلامي قرار الحرب على العراق بانه (حرب اختيار من قبل الولايات المتحدة الامريكية والا فسترتكب الكويت خطأ فادحا اذا اصرت على معارضة رفع العقوبات عن العراق تحت طائلة الفصل السابع وربما تعيد الفصول التي شهدها العالم في حرب عام ١٩٩١ في حال تناسي الكويت حجمها الحقيقي)([٦٩]) .

---

[٦٨]ـ محمد ياس خضير،سياسة العراق الخارجية ،مصدر سبق ذكره،ص٨٠.وينظر كذلك:مصطفى علوي سيف،استراتيجية حلف شمال الاطلسي تجاه منطقة الخليج العربي،دراسات استراتيجية العدد ١٢٩ ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابو ظبي،ط١،٢٠٠٨،ص٣٧ وما بعدها.

[٦٩]ـ د.فكرت نامق،مصدر سبق ذكره ،ص٤٥.وينظر كذلك:عمروثابت،الاحتواء المزدوج وما وراءه :تأملات في الفكر الاستراتيجي الامريكي،دراسات عالمية،العدد٤١،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابو ظبي،ط١،٢٠٠١ ،ص٤٢. ٤٣.

*عقب الربيع العربي عام ٢٠١١ وضمن محاولات المجلس للوصول الى معادلة استراتيجية توفر شبكة الامن وتوازن القوى فكانت فكرة توسيع المجلس ليضم المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية لتعزيز القدرات الامنية لدول المجلس في معادلةجديدة ٦+٢الا انه سرعان ما تم التراجع عن هذه المعادلة ورجع المجلس الى الانغلاق على نفسه من جديد.ينظر:د.عبد الله خليفة الشايجي، ،مصدر سبق ذكره،ص١٣. ١٤.

ان المؤثر الاقليميقد يخفف في حالة وجدت الدولة التي تحاول التاثير ان وجدت ان مصالحها قد تتاثر فالكويت بامكانهعلى تسوية ديون الخطوط الجوية العراقية البالغة ٥٠٠ مليون دولار وبالفعل تنازل الكويت عن الدعاوى القضائية ضد الخطوط الجوية العراقية لتستانف رحلاتها في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٣ الى مطار النجف بعد قطيعة دامت ٢٠ سنة .

والتساؤل الذي يطرح نفسه :هل سينضم العراق الى مجلس التعاون الخليجي او الاتحاد الخليجي المزمع انشاؤه والذي اعلن عنه الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز *امام دول المجلس في القمة الثانية والثلاثون في الرياض في كانون الاول ٢٠١١ تبريرا لمبادرته بالقول (نجتمع اليوم في ظل تحديات تستدعي منا اليقظة ووحدة الصف ولاشك اننا مستهدفون في امننا واستقرارنا ولذلك فان علينا ان نكون على قدر المسوؤلية الملقاة على عاتقنا تجاه ديننا واوطاننا ؟ والتساؤلين اللذان يطرحا نفسيهما الحماية ضد من ؟العراق ام غيره من التحديات التي تواجههم في المنطقة ؟ان الاجابة تحتاج الى مسالة تتعلق بالعراق نفسه فقد شكل الانسحاب الامريكي من العراق اهم معضلة امام دول مجلس التعاون الخليجي بسبب تغير الاستراتيجية

الامريكية وحاجة دول المجلس الى ملء الفراغ الاستراتيجي الناشيء، اما الشطر الثاني من السؤال فيتوقف على المدة التي يمكن ان ياخذها العراق للانضمام الى دول المجلس او الاتحاد المزمع وهو الامر والذي لا يمكن ان يتم الا بعد ٢٠ سنة على الاقل وعلى المدى الزمني المتوسط لعدم كفاية الاسباب الموجبة لضم العراق بحسب التصور الخليجي.لاسيما بعد خروج العراق من الفصل السابع بموجب قرار الامم المتحدة رقم ٢١٠٧ لعام ٢٠١٣.واسهام العراق المستقبلي الى جانب دول مجلس التعاون الخليجي وايران في توريد الغاز للعالم والتي يتوقع زيادتها من ٢٨% عام ٢٠٠٠ الى ٣٣% عام ٢٠٢٠ كما ان تقرير مجلس الاستخبارات القومي الامريكي لعام ٢٠٠٨ يؤكد ان التوجه المستقبلي في قطاع الطاقة يكمن في التحول التدريجي من النفط الى الغاز الطبيعي والمسال.([٧٠])

حيث يبقى التساؤل الجوهري حول انضمام العراق هل هي اسباب امنية على اساس ان دول مجلس التعاون الخليجي اساسها امني؟امنافع اقتصادية مثل الاستحواذ على عقود الاستثمار اوتلبية احتياجات السوق العراقية المتنوعة او الحصول على عقد اعادة اعمار البنى التحيتة العراقية وما شابه ؟

الخاتمة

في ضوء ما تقدم نستخلص الى ان المتغير الاقليمي للجوار العراق قد اثر تاثيرا مباشرا وكبيرا على الاستقرار السياسي للعراق وهذا الاستقرار يرتبط بشكل مبدئي بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والامني فيولد حالة من عدم التماسك الوطني في الداخل العراقي،فدول الخليج العربي حاولت ان تنأى بنفسها عن جميع الازمات التي مر بها العراق من عام ١٩٨٠ وحتى حدوث الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فبقيت في معزل عن ما يحدث في الداخل العراقي من فرضعقوبات الى احتلالوالى التدخلات الاقليمية من دول الجوار العراقي الاخرى ،فدول مجلس التعاون الخليجي لم تراعي سوى مصالحها الانية والمستقبلية في التعامل مع العراق ومن ثم وضعت سياجا وجدارا كبيرا لعزل العراق وعدم التعامل الا في حدود معينة وبشكل حذر ينتابه التوجس والخوف من العراق شعبا وحكومة.

---

[٧٠]. د.عبد الله خليفة الشايجي،مصدر سبق ذكره،ص٢٧.

هذا العزل ادى الى الاضرار بمصالح العراق العليا السياسية والاقتصادية والامنية ،وهذا ما عرجنا عليه خلال البحث من تدخل كويتي واضح في الاراضي العراقية والتعدي على ابار النفط العراقية ،فضلا عن ضرب الاقتصاد العراقي بين الحين والاخر بحجة الديون التي بذمة العراق للكويت ودول الخليج الاخرى.

اذاً كان الجوار الاقليمي الذي يربط العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي ذوتأثيرات سلبية اكثر منها ايجابية ،لاسيما وان الموقع الجغرفي الذي يتمتع به كلا الطرفين تتنافس عليه القوى الاقليمية والدولية لاجل الحصول على موطىء قدم فيه لتحقيق مصالحها الاقتصادية والعسكرية كتركيا وايران واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية.

الملخص

ان تأثير المتغير الاقليمي يأخذ مديات عديدة داخلية وخارجية تؤدي الى ردود فعل سلبية على البلد الذي يمر بازمات سياسية وبالتالي فان التاثيرالمباشر يكون على الاستقرار السياسي وأنعكاسه بالتالي على الجوانب الاخرى الاقتصادية والامنية والاجتماعية بل وحتى الثقافية .

ان المتغير الاقليمي للجوار العراق قد اثر تاثيرا مباشرا وكبيرا على الاستقرار السياسي للعراق وهذا الاستقرار يرتبط بشكل مبدئي بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والامني فيولد حالة من عدم التماسك الوطني في الداخل العراقي،فدول الخليج العربي حاولت ان تنأى بنفسها عن جميع الازمات التي مر بها العراق من عام ١٩٨٠ وحتى حدوث الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فبقيت في معزل عن ما يحدث في الداخل العراقي من فرض عقوبات الى احتلال والى التدخلات الاقليمية من دول الجوار العراقي الاخرى ،فدول مجلس التعاون الخليجي لم تراعي سوى مصالحها الانية والمستقبلية في التعامل مع العراق وبالتالي وضعت سياجا وجدارا كبيرا لعزل العراق وعدم التعامل الا في حدود معينة وبشكل حذر ينتابه التوجس والخوف من العراق شعبا وحكومة.

Abstract

The impact of the changing regional political stability in Iraq after 2003
(Gulf Cooperation Council (GCC) a model)

The impact of the regional variable takes many internal and external ranges lead to negative feedback on which country is going through a political heart attacks and therefore Altatheralambeshr be political stability and thus its reflection on the economic, security and other aspects of social and even cultural.

The regional variant of Iraq's neighbors may impact directly and significantly to the political stability of Iraq influential and this stability is linked to an initial economic, social and security stability generates a state of national cohesion inside Iraq, nations of the Persian Gulf tried to distance itself from all the crises experienced by Iraq from 1980 Even the US occupation of Iraq to occur in 2003, stayed in isolation from what is happening inside Iraq of sanctions to the occupation and to the regional interventions from other neighboring countries of Iraq, nations of the Gulf Cooperation Council did not take into account only the interests of present and future in dealing with Iraq and thus put a fence and a wall great to isolate Iraq and not to deal only within certain limits and be warned jittery apprehension and fear of the people and Government of Iraq.